

العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في تجارب دولية مختارة

د. خالد حمادي المشهداني

مدرس

جامعة الموصل / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

يسرى حازم جاسم الحيايلى

مدرس مساعد

المقدمة:

يعد النمو الصناعي احد المرتكزات الاساسية في التحولات والتغيرات الهيكلية لاي اقتصاد ، وذلك لكون القطاع الصناعي يمثل القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية في الكثير من الدول اذ يؤدي النمو الصناعي الى تحقيق الزيادة المستمرة لكمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد والتي سيكون لها تاثير ايجابي في زيادة معدلات نمو الدخل القومي والنتاج القومي ، كما ويعتبر النمو الصناعي ظاهرة كمية وتحول تدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الانتاج وخلق الرفاهية ، ويتاثر النمو الصناعي بجملة من المتغيرات الاقتصادية التي يكون لها تاثيرا مباشرا في رفع معدلاته، بما يخدم عملية التنمية الصناعية من خلال تخصيص الموارد التي تتجه باتجاهاتها الصحيحة في خدمة النمو الاقتصادي والصناعي.

اهمية البحث

تمثلت اهمية البحث لتسليط الضوء على اثار المتغيرات الاقتصادية من خلال الاطر النظرية مع تحليل وقياس اثر هذه المتغيرات على معدلات النمو الصناعي للدول المختارة من كل قارة بمعدل دولة وهي (المغرب، تايلند، البرازيل، فنلندا، والمكسيك) لتمثيل بيئات مختلفة للنمو الصناعي .

مشكلة البحث

تمثلت مشكلة البحث بظهور تباين معدلات النمو الصناعي بين الدول رغم ان بعض هذه الدول استخدمت نفس استراتيجيات التصنيع اضافة الى وجود اختلافات في التأثير المباشر للعوامل الاقتصادية المؤثرة في النمو الصناعي بين دولة واخرى والتي قد تؤدي الى اعاقا النمو الصناعي .

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في النمو الصناعي لتجارب دولية مختارة لتحديد طبيعة تأثير كل من هذه العوامل في بيئات ونظم اقتصادية مختلفة بالاعتماد على الاطر النظرية والتطبيقية مع التاكيد على التقدير الكمي لاثر هذه المتغيرات في النمو الصناعي لكل دولة وذلك للوصول الى نتائج ومقترحات قد ترشد متخذي القرار في توجيه الموارد الاقتصادية بما يخدم النمو الصناعي .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان المتغيرات الاقتصادية المتمثلة (سعر الفائدة، سعر الصرف، السكان، التضخم، الاستثمار الاجنبي، الفائض او العجز ومؤشر ادراك الفساد) متباينة التأثير في معدلات النمو الصناعي بين دولة واخرى .

منهج البحث

اعتمد البحث على اسلوب الربط بين منهجين: الاول، الوصفي والتحليلي الذي يستند الى الدراسات النظرية في موضوع العوامل المؤثرة في النمو الصناعي، والثاني قياسي كمي يستند الى طرائق الاقتصاد القياسي واساليبه ومن ثم تفسير النتائج للاتجاه الكمي لتقييم الجانب التطبيقي ، وقد تضمنت مدة الدراسة سلسلة زمنية أمدها ثماني وعشرون سنة (١٩٨٠-٢٠٠٨) ، حيث ان هذه المدة تمكننا من الحصول على نتائج اقتصادية ذات معنوية احصائية دقيقة تعكس نتائج التطبيق.

شملت خطة البحث على مبحثين ، المبحث الاول الجانب النظري مدخل مفاهيمي في النمو الصناعي من خلال التعرف على النمو الصناعي ، مصادره ، محدداته ، وطبيعة العلاقة بين كل من هذه المحددات والنمو الصناعي .

اما الجانب الثاني والمتمثل بالجانب العملي فقد تضمن وصف النموذج القياسي المستخدم في التحليل مع تقدير وتحليل اثر المتغيرات في النمو الصناعي في الدول المختارة كل على انفراد. وخرج البحث بجملة من النتائج والمقترحات وفي اطار العمل هنالك صعوبات تتعلق بالحصول على البيانات وخاصة بيانات هيئة الشفافية الدولية التي تشكلت عام ١٩٩٣ والتي اعطت بيانات عن مؤشر ادراك الفساد منذ عام ١٩٨٠ من خلال البيانات التاريخية التي اصدرتها الهيئة .

المبحث الأول: الجانب النظري

مدخل مفاهيمي في النمو الصناعي

(١-١) مفهوم النمو الصناعي

تتميز الصناعة على القطاعات الاقتصادية الاخرى كونها تلعب دورا متميزا في عملية التنمية الاقتصادية، ومن خلال ارتفاع معدلات النمو فيها وارتفاع معدلات الانتاجية حيث تسهم وبشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي وتمثل عملية التصنيع في زدياد مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في تكوين الناتج القومي الاجمالي، والتصنيع عملية ناتجة عن، او مصاحبة للتنمية الاقتصادية حيث يعد التصنيع احد الجوانب الاساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية لذا فان عملية التصنيع وعملية التنمية الاقتصادية هما عمليتان متلازمتان. (القرشي، ٢٠٠١، ٢٣)

وفي العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية فشل الاقتصاديون في التفرقة بين النمو growth والتنمية development، حيث كان الاعتقاد ان التنمية تتحقق عندما تتمكن دولة ما من تحقيق زيادة في الناتج القومي الاجمالي مرتفع ومستمر (٥% مثلا او اكثر).

اما في السنوات الاخيرة شاع تعريف النمو بانه معدل التغير في الناتج القومي الاجمالي، اما التنمية فينظر اليها باعتبارها مفهوم يشمل النمو والتوزيع والتغيرات الهيكلية التي تهدف الى تطوير مستوى الحياة العامة للمجتمع.

وهنا يمكن ان نميز بين نوعين للنمو، نمو شامل extensive ونمو كثيف intensive حيث يتحقق النمو الشامل عندما ينمو انتاج دولة ما مقاسا بالناتج القومي الحقيقي، ولما كان هدف النمو هو رفع مستوى الافراد فسينصب التركيز بشكل عام على النمو الاقتصادي الكثيف أي تنمية السلع والخدمات المتاحة للفرد أي ان نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي او من الدخل هو معيار النمو الاقتصادي الكثيف، وعلى ذلك فان النمو يركز على التغيرات بالانتاج اما التنمية فتشمل التغير الهيكلي فضلا عن توزيع ثمار النمو، ويرى الاقتصاديون ان النمو الكثيف سوف يؤدي عمليا ومع مرور الزمن الى تحسين حياة المجتمع ككل ويرى هؤلاء ان الانتاج والمستوى الاعلى للدخل سوف ينتشر في كل قطاعات المجتمع بحيث يؤدي الى تحسين الفرص الاقتصادية منها فرص التعليم ورفع المستوى المعاشي لابناء المجتمع وسميت هذه النظرية بنظرية الانتشار لتحسين مستوى حياة الناس Trickle down theory.

أما معارضوا هذه النظرية يرون انه ليس من اللازم ان يؤدي النمو الى تحسين مستوى الحياة اذا كان هناك تباين في توزيع الدخل ويشيرون الى تجربة البرازيل في منتصف عقد الستينات من القرن الماضي فرغم ان النمو كان سريعا الا ان التباين في توزيع الدخل جعل ٢٠% من أغنياء المجتمع يستأثرون بأكثر من ٦٠% من الدخل الكلي. (جوارتي، وسكروب، ١٩٨٢، ٥٨٣)

على الرغم من امكانيات التمييز بين النمو والتنمية فان النمو ملازم للتنمية ذلك انه بدون نمو اقتصادي مستمر سوف يكون تحسين الفرص الاقتصادية والمركز الاجتماعي لعامة الناس في دولة ما امرا مستحيلا.

وبما ان النمو الصناعي يمكن ان يعد ذلك الجزء الفعال الذي يسهم في النمو الاقتصادي من خلال مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الاجمالي ويجب ان يلزم التنمية الصناعية والتي تعد مكملة لعملية التنمية الاقتصادية (التميمي، ١٩٨٥، ١٤-١٦).

(٢-١) مصادر النمو الصناعي

ان محتوى النمو الصناعي يركز على ثلاثة عوامل اساسية تشمل: الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، والتقدم التقني والتقدم التكنولوجي، والتنظيم الاقتصادي الكفوء.

أ- الاستثمار في رأس المال المادي والبشري: يعتبر رأس المال الفكري جزء من رأس المال البشري والذي يعرف على انه مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون المعارف والخبرات والمنجزات التي تمكنهم من الإسهام في النشاط الانتاجي ، وبالتالي الإسهام في النمو الاقتصادي (السعادات ، بدون سنة ، ٢) . اما رأس المال البشري يعتبر اداة جوهرية و اساسية لكل عملية تحول اقتصادي واجتماعي والتي تؤمن جنباً الى جنب مع رأس المال المادي لنجاح اي عملية اقتصادية او اجتماعية وقد عرفه شولتز بأنه جزء متكامل ومتمم مع الافراد ويعزز قدراتهم الفردية في الانتاج ويقسم مجالات الاستثمار البشري في قطاع الصحة وقطاع التعليم وبرامج التدريب .(المولى ، ١٩٩٣ ، ١١)

وقد برزت أهمية هذا العامل الانتاجي المهم من حيث طبيعة موارده البشرية وما تمتلكه من مهارات متجدده ومتطوره مع تطور المخزون الفكري للإنسان وتراكم الخبرة التجريبيه اضافةً إلى التباين في القدرات البدنية والفكرية والعقلية بين فرد واخر . كما ويعرفه برنامج الامم المتحدة الانمائي على انه كل ما يزيد انتاجية العاملين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها بالتدريب والذي يغير من سلوك العاملين وتنمية قدراتهم البشرية وجعلها في مستوى الحاجات المتطورة للنمو الاقتصادي مما يؤدي الى زيادة وتحسين الانتاج بالكم والنوع، اذ يعد العنصر البشري من اهم عناصر الانتاج والتي يمكن ان تساهم في تحقيق التنمية ولن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم وتدريب حيث يسهم التعليم والتدريب في تراكم رأس المال البشري . (المشهداني ، ٢٠٠٩ ، ٤)

وقد ذكر شولتز أن مفتاح النمو الاقتصادي يعتمد على نوعية السكان والتي لها دور كبير في تكوين الوحدة الاقتصادية . كما أنه يعتقد بأن البشر أنفسهم يمثلون هدف النمو الاقتصادي المتوقع.

وتشير الأدبيات إلى أن البلدان التي تمتلك رأس مال بشرياً كفوءاً تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وذلك باعتبار أن التقانة نمطياً تقود النمو وتحتاج إلى وفرة في رأس المال البشري . بينما لاتخضع البلدان ضعيفة التقانة وضعيفة الموارد البشرية لزيادات ذاتية في الإنتاجية والنمو .

إن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، ويزداد سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليماً، من هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدراً من مصادر النمو المستدام ، أما رأس المال المادي والذي يقصد به الأموال و المواد و الأدوات اللازمة لاي نشاط إقتصادي و يقسم إلى قسمين رأس المال الثابت مثل الأرض، البناء، والمنشآت، والآلات، والتجهيزات الضرورية، أما رأس المال المتحرك مثل المواد الخام التي سيتم تصنيعها ، ويعتبر رأس المال هو المحرك الأساسي لأي مشروع أو عمل استثماري يهدف لزيادة القدرة الإنتاجية لأي جهة . (كنعان ، ١٩٩٨ ، ٣٧)

ب- التقدم التقني والتقدم التكنولوجي: يعرف التقدم التقني بأنه تبني أساليب وطرق جديدة في الانتاج تمكن العاملين من انتاج السلع باقل كلفة وعلى الرغم من ان التقدم التقني لعب دورا مهما في دعم وتطوير التقدم المادي فانه لايعد شرطا كافيا للنمو الاقتصادي المتواصل ، ولكن أن تمتلك البلدان قوة عمل ماهرة لتشغيل وإدامة المكين قبل ان تستخدم التقنية الحديثة للنمو الاقتصادي ، فقد أضيف عامل ثالث الى دالة الانتاج الا وهو التقدم التقني بالاضافة الى العمل ورأس المال. (القرشي والشمري، ١٩٩٣، ٥١٦-٥٢١)

ان التقدم التقني والعلمي يؤدي الى حدوث تغييرات واسعة في الانتاج والعمل الذي يستلزم كوادر بشرية خاصة تتناسب مع التقدم الحاصل وان التعليم اصبح مسؤولا عن اعداد الافراد والاسهام بوعي وادراك في دفع عملية التنمية الى الامام. (المولى ، ١٩٩٣ ، ٦٦)

ولا بد من اختيار البديل الافضل الذي يتلائم وظروف المجتمع واهداف التنمية والتصنيع وهذا نابع من حقيقة اساسية وهي انه لا يوجد اسلوب فني او تكتيك صناعي واحد وانما هنالك اكثر من اسلوب له ظروفه وسماته وطبيعتها المتميزة ومن ثم انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المجتمع. (مصطفى ، والكداوي ، ١٩٩٩ ، ٤٦) ويختلف هذا المفهوم عن مفهوم التقدم التكنولوجي حيث تعددت المفاهيم والتعاريف للتكنولوجيا وتركزت حول وجهة النظر التقنية والاقتصادية، فمن الناحية الفنية نجد أن مفهوم التكنولوجيا هو عبارة عن التطبيق العلمي للاكتشافات والاختراعات العلمية المختلفة التي يتم التوصل إليها من خلال البحث العلمي، ومن الوجهة الاقتصادية فان مفهوم التكنولوجيا هو عبارة عن تطوير العملية الإنتاجية وفق الاكتشافات العلمية في تطوير الأساليب الفنية المستخدمة فيها بما يحقق خفض تكاليف الإنتاج أو تطوير الأسلوب. (آدم، ٢٠٠٠ ، ١٠)

والتقدم التكنولوجي وتحسين مستوى ونوعية التكنولوجيا المتاحة مثل اكتشاف المكين والمعدات الانتاجية التي تسهم في زيادة معدلات الانتاج من العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي ان لم يكن اهمها على

الإطلاق، يرى سيمون كوزنتيس ان إسهام رأس المال المادي والبشري يكاد لايزيد عن ١٠% من معدل النمو في حصة الفرد من الناتج القومي، وهذا يعني ان ٩٠% من الزيادة في متوسط دخل الفرد لا تعود الى الزيادة في الكميات المستخدمة في العملية الانتاجية من عناصر الانتاج وانما لعوامل اخرى يدمجها الاقتصاديون تحت مظلة التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي. (كنعان، ١٩٩٨، ٣٦-٣٧)

ج- التنظيم الاقتصادي الكفوء: التنظيم هو أحد عناصر الانتاج ويؤثر في بقية مدخلات الانتاج ومخرجاته ، فهو الذي يحدد حاجات المجتمع والاساليب التنظيمية تهدف لاشباع تلك الحاجات التي يجب ان تتلائم مع خصائص وظروف الوحدة الانتاجية ذاتها وزيادة كفاءتها عن طريق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة. (عبد الرحيم والطويل، ١٩٨٨، ١١-١٣)

ويعرفه محمد العجلوني على انه يجمع عناصر الانتاج الثلاثة ودمجها مع بعضها بنسب يختارها ، فهو يخطط لها وينظم اعمالها ويقود مسيرتها ويوجه انظارها ويراقب اداءها وينسق فيما بينها من اجل تحقيق الهدف المنشود بينما ينال كل عنصر مردوده على هيئة ربح او فائدة او اجر ، فان للتنظيم عائد ايضا اما جني ربح او خسارة. (العجلوني، والحلاق، ٢٠١٠، ١٢٦).

كما ويعرف " التنظيم الاقتصادي بأنه الوسيلة التي يستخدمها النظام الاقتصادي لتنظيم النشاط الاقتصادي والفعاليات الاقتصادية المختلفة. وتختلف طبيعة التنظيم الاقتصادي من نظام اقتصادي لآخر". ويمكننا على سبيل المثال ذكر نوعين من التنظيمات الاقتصادية:

١ - التنظيم الاقتصادي الحر، وهو وسيلة النظام الاقتصادي الرأسمالي في تنظيم فعاليات النشاط الاقتصادي التي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي. ويتصف هذا التنظيم باللامركزية والعفوية، ومن أهم خصائصه: اقتصاد يقوم التوازن فيه على آلية السوق، ويعتمد المشروع الخاص ولا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا بصورة غير مباشرة من خلال الدور الرقابي وتشريع القوانين.

٢ - التنظيم الاقتصادي الموجه، الذي يعتمد النظام الاقتصادي المخطط لتحقيق أهدافه الاقتصادية، حيث يقوم التخطيط المركزي والشامل بتحقيق التوازن في النظام الاقتصادي وفعالياته (**الكفري**، ٢٠٠٤، ١).

(٣-١) محددات النمو الصناعي

(١-٣-١) الفساد الاقتصادي:

يعرف الفساد الاقتصادي بأنه "استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية". ويعرفه آخرون بأنه، "سوء استخدام المنصب لغايات شخصية" (الجابري ، ٢٠٠٥ ، ٢).

إن الفساد أصبح ظاهرة عامة تعكس تدني وتخلف وسوء البنية المؤسسية والهيكلية للنظام الاقتصادي والسياسي والقيمي. وهو بهذا التعريف لم يعد فقط فسادا صغيرا وفسادا كبيرا ، فساد مستتر وفساد ظاهر وإنما فساد مركب يعكس أوجه خلل أساسية هيكلية في بنية المجتمع والدولة اقتصاديا وسياسياً وأخلاقياً. (الأفتدي ، ٢٠٠٥ ، ٢)

يؤثر الفساد سلباً على عملية التنمية حيث يسهم في رفع تكاليف المعاملات الاقتصادية فضلاً عن التأثير في الكفاءة من خلال درجة عدم التيقن خاصةً في الاستثمارات طويلة الأجل مما يسبب تشوه في الأولويات القطاعية والخيارات التكنولوجية ويدفع هذه الاستثمارات والكفاءات الى الحصول على العوائد السريعة والاستثمارات الريعية والخدمية قصيرة المدى فضلاً عن توجيهه نحو التخفي خارج القطاع الرسمي كما يحدد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات المشروعة وخاصةً الإيرادات الضريبية كما يؤثر الفساد في تهريب رؤوس الاموال الى الخارج اما لغسلها او للتهرب من المسائلة مما يشكل نضوب للموارد الوطنية كما يؤثر الفساد من خلال ممارساته المتمثلة بالرشوة والمحسوبية والاحتيايل والاختلاس والتزوير وتخصيص الاصول العامة للاستخدام الخاص في التأثير السلبي للعقود الحكومية من خلال تخصيصها الى جهات تفتقد الى الكفاءة من خلال التلاعب بشروط العقود الحكومية فضلاً عن التأثير في توزيع الخدمات والمرافق والاراضي التي تمنحها الحكومة بشكل غير متكافئ كما يسهم في زيادة الاجراءات البيروقراطية ويؤدي الى تعطيل الاجراءات القانونية من خلال رشوة القائمين على اجهزة الرقابة والمسائلة كما يمكن ان يسهم الفساد في التأثير في مستوى الجودة والنوعية م خلال طرح منتجات لا تتماشى مع المواصفات الفنية للسلع المنتجة (راشد والكراسنة، ٢٠٠٥ ، ٢٣٥-٢٤٠)

طبقاً للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الصناعي مما يؤثر سلباً على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية، ليس هذا فحسب وإنما الفساد يثبط الاستثمار الأجنبي أيضاً ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر. وباختصار فالفساد هو المعوق الأول للتنمية المستدامة ومعوق أول لتخفيض الفقر والأداء الحكومي الجيد.

والفساد لا يؤثر على الناس الفقراء بطريقة مباشرة تماماً من خلال سوء تخفيض الموارد العامة (ولاسيما المستمدة من المساعدات الخارجية) والذي يمارسه المسؤولون المحليون الفاسدون ، ولكنه يبقى البلاد الفقيرة فقيرة ويعوقها من النمو. ولهذه الأسباب فإن مانحي المساعدات يركزون بدرجة متزايدة على الفساد وأثره على التنمية ويدركون الحاجة إلى ابتكار برامج لمساعدة الحكومات في القضاء على الفساد، إذ يسهم الفساد في تدهور كفاءة الإنفاق الاستثماري العام والتآكل السريع للبنية التحتية نظراً لهشاشة وضعف مستوى جودتها بسبب الرشاوى والعمولات التي تؤدي إلى سوء استخدام الموارد المخصصة وزيادة كلفة هذه المشاريع والوساطات في اختيار المشروعات التي تكون رديئة وغير مطابقة للمواصفات الصحيحة،

ان الآثار السلبية للفساد على حجم ونوعية تدفقات الاستثمار الأجنبي أرجعت السبب إلى تقدير المستثمر الأجنبي للفساد باعتباره ضريبة جائرة على أعمالهم، إضافة إلى ان الفساد نفسه يشكل عنصراً من العناصر الرافعة لمستوى المخاطر التي تواجه هؤلاء المستثمرين. إضافة الى أن الفساد يكون مقترناً بسوء توزيع الدخل والثروة ، حيث أكدت دراسات على وجود علاقة سلبية بين الفساد وتوزيع الدخل والثروة ، كما يقترن الفساد بتدهور مؤشرات التنمية البشرية بسبب تخفيض الموارد المخصصة لطبيعة أهداف التنمية البشرية إضافة إلى تدني كفاءة توظيف وإدارة هذه الموارد المخصصة والقليلة أصلاً (النجار، ٢٠٠٦، ٤).

(١-٣-٢) الاستثمار الاجنبي المباشر:-

هنالك خلط بين ما يعرف بالاستثمار الاجنبي المباشر Foreign Direct Investment ويرمز له FDI والاستثمار الاجنبي الغير مباشر او المحفظي Foreign Portfolio Investment ويرمز له FPI فالاستثمار الاجنبي المباشر كما عرفه الياباني Kojima بانه: تلك التحركات في راس المال الهادفة بشكل اساسي الى ادارة ارباح مؤسسات الشركات المتعددة الجنسيات وطبيعة عملها وهدفها متجاوز الدول المضيفة او المستقبلية له ، وعرفته Linda بانه: النشاط الذي يظهر كجزء من الخطة الاستثمارية الاستراتيجية للشركات المتعددة الجنسيات استجابة للتقلبات التي تحصل في اسعار الصرف وفي ظل ظروف السوق.

اما منظمة التجارة والتنمية التابعة للامم المتحدة تعتبره : توظيفات اجنبية غير وطنية في موجودات راسمالية ثابتة في دولة معينة أي استثمارات طويلة الاجل تعكس منفعة المستثمر من دولة اخرى يكون له الحق في ادارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الاجنبي او من بلد الاقامة ايا كان المستثمر فرد او شركة او مؤسسة. اما الاستثمار المحفظي الذي يتضمن الاستثمار في السندات الحكومية والمؤسسية وكذلك القروض المصرفية الطويلة الاجل واصول ملكية الاسهم (الجميل، ٢٠٠٢، ٢٤٥).

اما اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة وبالاخص الدول النامية ستؤدي حتما الى نمو اقتصادي وتوزيع اكثر كفاءة للنشاط الاستثماري داخل البلد لان التحرر المالي قد يؤدي الى تقليص القيود المالية التي تفرض على المنتجين في الدول النامية (الشكرجي، ٢٠٠٦، ٤٢-٤٧).

كما أن انعاش اقتصاديات الدول النامية وتحقيق تنمية مستمرة ومستدامة سيؤدي الى رفع المستوى المعاشي للسكان والدخول في مشاريع انتاجية جديدة تعمل على زيادة الطاقة الانتاجية وزيادة فرص العمل

والتي ستؤدي الى زيادة الدخل القومي، ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر ايجابيا ويحرك عجلة النمو الصناعي ولايمكن ان يكون نمو اقتصادي بدون تطور تكنولوجي او تقني وهذا التطور يتم اقتناؤه واستخدامه فالشركات الاجنبية تاتي ومعها التقنية المطلوبة والمعرفة التي تلعب دور مهم في عملية النمو الاقتصادي من خلال تسريعها لعملية النمو التقني كما وينتشر الاستثمار الاجنبي المباشر بالاستقرار السياسي للدولة وبشكل حساس.

كما أن المشاركة في ملكية المشروعات الاستثمارية وادارتها وتأسيسها متاحة سواء للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين التابعين لجنسيات الدول المختلفة والمساهمة في تأسيس المشروعات الاستثمارية يمكن أن يتم بأي عنصر من عناصر الانتاج مادامت هذه العناصر لازمة لقيام المشروع بالنشاط الاقتصادي الذي أسس من أجله.

أما الحوافز والتسهيلات الادارية والفنية فتتمثل في توفير المعلومات والبيانات اللازمة للمستثمرين لتمكينهم من القيام باعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بالمشاريع التي يرغبون في انشائها وتوفير المكاتب الاستشارية الخاصة ومكاتب التدقيق والمحاسبة وغيرها وكذلك توفير هياكل البنية الاساسية والخدمات اللازمة للمشاريع الاستثمارية كذلك العمل على توفير الاراضى والطاقة اللازمة للمشاريع الاستثمارية وغيرها من المرافق الضرورية المنخفضة التكاليف بالمقارنة بالاسعار العالمية ويمكن ان يكون توفر الاسواق المالية ومدى تطورها من اهم العوامل التي تسهم في جذب الاستثمارات الاجنبية وهنا لا بد من التركيز انه رغم السمات الايجابية للاستثمار الاجنبي الا انه لا يخلو من السلبيات الجوهرية المتعلقة بالتبعية للدولة بتوجهات الشركات والدول المستثمرة مما يؤثر على القرار الاقتصادي ومن ثم السياسي لهذه الدول المضيفة (عبد الرزاق، بدون سنة، ١- ٣).

(١-٣-٣) السكان:

إذا كانت الآراء السابقة والتصورات فيما يتعلق بمسألة العلاقة بين السكان والتنمية ، تركز على أثر السكان على التنمية فإن بعضها يتصور أن هذا التأثير يسير في اتجاه واحد وبالتالي يتوقع أن السكان يمكن أن يكونوا معوقاً للتنمية ورأي آخر يرى أن التأثير يعد نتاج أو محصلة لشبكة من العلاقات المعقدة بين حجم السكان والنمو والتكوين والتوزيع من ناحية وبين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى ويدعو إلى ضرورة زيادة السكان باعتبارهم أساس وجود المجتمع ودعمه جوهرية لتنميته ويؤكد على أهمية الجهود الإنسانية في التحول التكنولوجي كمحرك أول للنمو الاقتصادي والصناعي حيث يستلزم أن تكون السياسات السكانية جزءاً مكملاً للاستراتيجية العامة للتنمية وإنه من الضروري الجمع بين التغير السكاني والتقدم الاجتماعي والاقتصادي إذ بإمكان الأثنين معاً الإسهام في حل المشكلات المطروحة وبالتالي في ترشيد خبرة العالم الثالث في هذا الصدد وتطور فهمنا للعلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية (السقا، ٢٠٠٩، ٢٠).

إن النمو السكاني عامل مشجع للنمو الصناعي و يمكن دراسة هذا الأثر من خلال الاتي اذ يؤثر النمو السكاني في عرض قوة العمل يزيد النمو السكاني من عرض قوة العمل، لكن هذا العرض الاضافي لا يساهم في زيادة الانتاج إذا لم يتناسب مع الموارد المتاحة، وإنما سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ويخفض من مستوى الأجور وبالتالي يتدنى المستوى التأهيلي لقوة العمل المستقبلية بسبب تأثير انخفاض الأجور على التركيب التعليمي للسكان.

كما ويؤثر النمو السكاني في الادخار والاستثمار في القطاع الصناعي حيث تؤدي زيادة عدد السكان إلى انخفاض الادخار والاستثمار وبالتالي انخفاض معدل النمو الصناعي والدخل الفردي، وتستند هذه الآراء إلى معدلات الخصوبة والمواليد، حيث أن التزايد السكاني يؤثر سلباً على عملية خلق التراكمات اللازمة لعملية التنمية الصناعية ، فارتفاع عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع عدد المواليد في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد مما يضعف مقدرة الأسر على الادخار وانخفاض مستوى دخل الأسرة بالمقارنة مع عدد افرادها يجعلها تكاد لا تفي باحتياجات هؤلاء الافراد من السلع الاستهلاكية الأساسية ويحدد من حجم الادخارات وبالتالي الاستثمار والتي تؤثر سلباً على معدلات النمو الصناعي . وللنمو السكاني تاثير في الاستهلاك حيث يؤدي إلى زيادة الطلب الاجمالي على السلع والخدمات مقابل محدودية الدخل وزيادة الحاجات مما يشكل ضغطاً على عملية النمو الصناعي ومن ثم النمو الاقتصادي.

من ناحية أخرى يرى بعض المفكرين من علماء السكان والاجتماع أن النمو السكاني يسهم في زيادة الطلب على الانتاج والتي من شأنها أن تزيد من الانتاجية ويسهم أيضاً في تنظيم فعالية الانتاج بفضل تحسين تقسيم العمل ويؤدي النمو السكاني إلى تخفيض الأعباء العامة للمجتمع بتوزيعها على عدد أكبر من السكان هذا ما اكده الاقتصادي البريطاني كولن كلارك وهو من دعى الى فكرة أن النمو السكاني عامل مشجع في التنمية وايداه الاقتصادي هيرشمان حيث يرى أن الزيادة في السكان سوف تؤدي الى تخفيض مستويات المعيشة ، الا إذا كان هناك اهتمام من جانب السكان بمستويات معيشتهم والسعي نحو زيادتها من خلال زيادة الانتاج ، كما إن أحد القواعد المتعارف عليها من الناحية السيكولوجية أن الناس دائماً ما ترفض تخفيض مستويات المعيشة الخاصة بها وان الانشطة التي يقوم بها المجتمع الذي يرفض انخفاض مستويات المعيشة بالنسبة لسكانه سوف تؤدي الى زيادة قدرات هذا المجتمع ومن ثم يكون قادراً على استغلال فرص النمو الصناعي التي كانت متاحة فيما سبق ولم يتم استغلالها (ماكنيكول ، ٢٠٠٣ ، ٢) .

(١-٣-٤) التضخم:-

يعرف التضخم على انه الارتفاع العام والمستمر في الاسعار ولايعني هذا ان الارتفاع يكون في كل الاسعار اذ ان بعضها قد ينخفض وانما الاتجاه العام للاسعار يجب ان يكون صعوديا وارتفاع الاسعار يجب ان يكون مستمرا ويستبعد ارتفاع الاسعار لمرة واحدة فقط (ايدجمان ، ١٩٩٩ ، ٣٦٤) ويعرف التضخم على انه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للاسعار ويجب ان يكون واضحا فترة من الزمن ومن المتعارف عليه ان معدلات التضخم التي تقل عن ٥% تعتبر ضمن الاطار المقبول لزيادة الاسعار بيد ان ارتفاعها فوق ذلك الحد يترك اثر ملموس على القوة الشرائية للنقود التي يتعامل بها المواطن العادي أي تراجع قدرة الافراد في مجتمع ما على الحصول على احتياجاتهم بشكل عام (الوازني، ٢٠٠٢، ١٧٨)

يعد التضخم أهم المعضلات الاقتصادية التي تواجه صانعي القرار لأية دولة في العالم. وعلى الرغم من الاختلاف القائم بين المدارس الاقتصادية المختلفة حول تحديد تعريف للتضخم، فإن القاسم المشترك في ما بينها أن التضخم يشير بالضرورة إلى حالة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ولفترة طويلة، وأنه يشمل كل أنواع السلع والخدمات .

ان الارتفاع في المستوى العام للاسعار وبشكل سريع سيخلق حالة من عدم التاكيد عند رجال الاعمال والتي تؤدي الى انخفاض الاستثمارات ومن ثم تباطئ النمو الا ان التضخم المسيطر عليه والاقبل تطرفاً (وليكون بمعدلات اقل من ٣%) قد يؤدي الى حفز النمو الصناعي فخلال فترة التضخم المعدل يعمل على خفض الاجور النقدية امام الزيادات في الاسعار وتكون اسعار السلع التي يعرضها المنتجون مرتفعة قياسا بتكلفة العمل وبذلك يحصل المنتج على ارباح حقيقية عالية يسخرها في توسيع الانتاج وتشغيل ايدي عاملة اكثر والمستخدمين الجدد سيزيدون من انفاقهم وبالتالي يؤثر في زيادة الطلب الكلي بما يحقق معدلات في النمو الصناعي والاقتصادي الا انه عندما ترتفع معدلات التضخم الى اعلى من (٦%) فإنه قد يسهم في البطالة نتيجة تخلف الاجور في بعض القطاعات الاقتصادية عن اسعار السلع وبالتالي انخفاض الدخل الحقيقية للعمال وبالتالي يؤدي الى تقليل انفاقهم و انخفاض الطلب الكلي وتخفيض الانتاج وزيادة البطالة والتاثير سلبا على معدلات النمو .

كما ان للتضخم اثارا سلبية في النمو الصناعي من خلال التاثير في تشويه وتحريف القرارات الاستثمارية مما سبب سوء تخصيص الموارد وتكون بطريقة على الارجح غير كفوءة فضلا عن تحول رؤوس الاموال من الاستثمار في القطاعات المنتجة التي تخدم النمو الى اتجاه المضاربة وخاصة المضاربة بالذهب والعقارات التي يكون ارتفاع الاسعار فيها اعلى من السلع المنتجة (ولسون، ١٩٨١، ٦٢٣-٦٢٦).

ان النمو الاقتصادي احد الشروط الضرورية لزيادة متوسط دخل الفرد فضلاً عن اعادة توزيع الدخل ومن خلال مراجعة العديد من الادبيات والدراسات التجريبية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي ظهرت

ثلاثة نتائج رئيسية تتمثل الاولى بعدم وجود علاقة معنوية بين التضخم ونمو الناتج الحقيقي في حين اوضحت دراسات اخرى وجود علاقة موجبة ومعنوية لمعدل التضخم ونمو الناتج الحقيقي وهو ما يعرف باثر توبن Tobin Effect فقد اوضح توبن عام ١٩٦٥ ان احلال النقود ذات العائد المنخفض براس المال لكونه يمتلك عوائد اكبر في اطار التضخم سيكون له اثر موجب في النمو وجاءت النتائج التي توصل اليها كل من kormand &Mcguire مطابق لما وجدها توبن في حين تمثلت الدراسات التي اجراها Stockman عام ١٩٨١ بالعلاقة السالبة بين التضخم ومعدل النمو للناتج الحقيقي وهو ما يعرف بالاثار المضاد لتوبن Anti-Tobin Effect (عبد المجيد، ٢٠٠٤، ٦٧-٦٨)

(١-٣-٥) سعر الفائدة:

يعد سعر الفائدة بأنه ذلك العائد على رأسمال المستثمر من خلال السعر الذي يحصل عليه الفرد جراء تنازله عن التصرف بأمواله التي يقترضها لفترة زمنية محددة ، ويختلف هذا السعر حسب المدة الزمنية وحسب المبلغ المقترض ، فكلما زادت مدة الاقتراض زادت احتمالات المخاطرة. وبناءً على ذلك فإن سعر الفائدة يتحدد باتفاق المقرض والمقترض وبناء على العرض والطلب ، لأن زيادة عرض رؤوس الأموال ستعمل على انخفاض سعر الفائدة والعكس صحيح ،وعليه فإن لكمية النقود ومعدل دورانها دوراً في كمية النقود المعروضة ، كما أن للدافع التمويلي والتحفطي والمضاربة دوراً في تحديد الطلب على النقود. وخلص القول أن أسعار الفائدة هي العائد على استثمار الأموال لمدة زمنية محددة مقابل تنازل المقرض عن التصرف بأمواله طيلة فترة احتساب العائد والذي غالباً ما يكون سنوياً. (منتدى العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير للتجارة والمحاسبة ، ٢٠٠٨ ، ١)

إن التعريف الأساسي لمعدلات الفائدة هي: مقارنة بين فائض عرض من الدخل يستهدف توفيره وبالتالي استثماره يقابله فائض طلب يستهدف إنفاقه وبالتالي يسعى إلى اقتراضه، وتتطلب العلاقة بين النمو الصناعي وارتفاع معدلات التضخم من الدولة إلى التدخل للحد من كمية عرض النقود التي تقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة وفي حالة الركود الاقتصادي قد لا تحتاج المؤسسات إلى مبالغ تمويل إضافية مما ينتج عنه انخفاض في أسعار الفائدة إضافة إلى ذلك تتناقص معدلات التضخم أثناء الركود الاقتصادي وهذا يقود إلى انخفاض أسعار الفائدة ، فالعلاقة بين سعر الفائدة والتضخم تكون علاقة طردية كلما ارتفعت معدلات التضخم كلما زادت أسعار الفائدة ، إلا أن المستثمر يبحث عن ارتفاع في أسعار فائدة

عملة تتسم باستقرار قيمتها ، فالجمع بين سعر فائدة مرتفع واستقرار في قيمة العملة عامل جذب وتدفق لرؤوس الأموال مما يسهم ايجابيا في معدلات النمو الصناعي (الاقتصاد والاعمال ، ٢٠٠٩ ، ١).

(١-٣-٦) سعر الصرف:-

هو السعر الذي تُقيم به العملة المحلية بالنسبة إلى العملة الأجنبية، ولذلك فإن سعر الصرف يلعب دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها أي بلد، وبما أن التجارة هي استثمار أيضاً سعر الصرف يحتل مركزاً محورياً في السياسة النقدية، حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر اقتصادي، ولكون سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على القدرة التنافسية للبلد وبالتالي يؤثر في ميزان المدفوعات في النهاية، ويمكن أن يكون سعر الصرف كهدف للسياسة النقدية من أجل تحقيق معدلات معينة في التضخم أو النشاط الاقتصادي. (قدح، ٢٠٠٧، ٢)

كما ويعرف سعر الصرف على انه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات.

وتشير الأدبيات المتعلقة بنظم سعر الصرف على أن هناك تأثير لأسعار الصرف على النمو الصناعي، ويكون ذلك التأثير إما مباشرة من تأثير سعر الصرف بالصدمات أو غير مباشرة بتأثير سعر الصرف على كل من الاستثمار، التجارة وتطور القطاع المالي، وتشير النظرية الاقتصادية أن فعالية الدول للتعامل مع الصدمات التجارية يعتمد بالدرجة الأولى على نظام الصرف المعتمد في تلك الدول الذي بدوره ينعكس على النمو الصناعي للبلد. وفي حال تراجع أسعار صادرات دولة ما فإن انعكاس ذلك على النمو الصناعي يعتمد على إن كان نظام سعر الصرف ثابت أو معوم.

ابتداءً فإن انخفاض سعر الصادرات سيؤدي إلى انخفاض العائد من هذه الصادرات ، الأمر الذي سيؤدي إلى التراجع في النشاط الاقتصادي ومنه النشاط الصناعي، وكذلك في العمالة، كون أن إيرادات الدولة من العملة الأجنبية ستتناقص في ضوء انخفاض أسعار الصادرات، فإن العملة الأجنبية ستكون قليلة مما سيؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية. وفي حال اعتماد الدولة نظام سعر صرف ثابت فإنه يتطلب من الدولة التدخل للحفاظ على سعر الصرف للعملة المحلية من خلال البدء بشراء العملة المحلية، مما سيقلل من توفر هذه العملة اللازم لمنح التسهيلات والاستثمارات مما سينعكس سلبا على النمو الصناعي، وفي حال اعتماد الدولة لسعر صرف مرن أو معوم، فإن الدولة غير ملتزمة بالتدخل لرفع سعر الصرف، وبالتالي سيؤدي عدم توفر العملة الأجنبية وإلى المزيد من الانخفاض في سعر العملة المحلية الأمر الذي سينعكس إيجابا على الصادرات وبالتالي ازدياد في النمو الصناعي.

كما ويؤثر سعر الصرف في النمو الصناعي بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيره على مكونات النمو مثل الاستثمار، درجة الانفتاح على التجارة الدولية، التدفقات الرأسمالية وتطور القطاع المالي، ويرى بعض الاقتصاديين أن نمو معدل الاستثمار يكون أكبر في حالة سعر الصرف الثابت نتيجة للتقليل من درجة عدم التأكد، كما أن لتغيرات سعر الصرف ودرجة الانفتاح أيضاً لها تأثير على النمو الصناعي من خلال أن الدول التي تكون منفتحة على التجارة سيكون النمو فيها أكبر لتوفر التطورات التكنولوجية الكبيرة، وبالتالي الاستفادة من التعامل مع الأسواق الكبيرة، كذلك الانفتاح على التدفقات الرأسمالية يمكن أن تكون محركاً للنمو الصناعي من خلال زيادة الاستثمار (قدي ، ٢٠٠٣ ، ١٠٣).

إن تطور الأسواق المالية يعد تأثيراً غير مباشر لسعر الصرف في النمو الصناعي والذي يأخذ اشكالا أخرى تتمثل في (راشد والكراسنة، ٢٠٠٥ ، ١٠) :-

أ-مقاومة التضخم: قد يؤدي استقرار قيمة العملة المحلية إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في المستوى التنافسي للمؤسسات، ففي المدى القصير يكون الإنخفاض في تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسياتها.

ب-تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي (الذي يجعل الإقتصاد أكثر تنافسية) إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم إستيرادها.

ج-توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي... (مواد أولية، زراعية) نتيجة لإنخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الإسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور ويتم الأخذ بأي من الخيارين حسب المردود الاقتصادي وحجم العائد لكل منهما.

د-تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام ١٩٤٨ م بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام بإعتماد سياسة العملة القوية، كما إعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

(١-٣-٧) عجز الموازنة العامة للدولة

تلعب الموازنة العامة للدولة دورا مهما في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والامن في المجتمع وفي طور تنامي الاهمية التي تحتلها الموازنة في مختلف دول العالم وخاصة في النشاط الصناعي فقد اتجه العجز في الموازنة العامة للدولة الى التزايد في مختلف دول العالم وخاصة بعد تجاوزه الحد المعقول ووصوله الى مستويات باتت تهدد الاسقرار المالي والنقدي للدولة واصبح العجز ذات سمة هيكلية ولا علاقة له بالدورة الاقتصادية وما افرزه من ضغوط تضخمية وتدهور في القوة الشرائية للعملة الوطنية وتدهور في المستوى المعاشي وما يصاحبه من اثار سلبية اقتصادية اجتماعية سياسية وتصاعد حجم الدين الخارجي والداخلي مما زاد من اعباء الموازنة العامة واستنزاف الاحتياطيات والاصول الخارجية والفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي له رؤية بان النظام الرأسمالي وبشكل تلقائي قادر على تنظيم نفسه والتوازن الاستقراري وشرط استقراره اليا يتمثل في ابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي اغلب الدول النامية والمتقدمة تعاني من عجز الموازنة وما تنطوي عليه من نفقات عامة تؤثر في حجم الطلب الكلي والذي يؤثر سلبا في النمو الصناعي والاقتصادي .

ان السياسة المالية سلاح في ايدي الحكومات لضبط حركة الاقتصاد وما يراد لها من استقرار وتوازن من خلال المعاملة الكمركية والضرائب على الواردات والصادرات وحركات رؤوس الاموال بالاضافة الى التأثير الواضح على الادخار والاستثمار ومن الناحية الاجتماعية تلعب الموازنة العامة دور هام في اعادة توزيع الدخل من خلال الضرائب والاعانات المدفوعات التحويلية لتخفيف حدة التفاوت الاجتماعي ورفع المستوى المعاشي لذوي الدخل المحدود

ان النمو الكبير الذي حدث في النفقات العامة من خلال لجوء بعض الدول النامية الى سياسة التمويل بالعجز كوسيلة من وسائل تمويل التنمية والاسراع بتكوين راس المال تعمد الدول الى احداث عجز في موازنتها العامة عن طريق زيادة الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة واللجوء الى طبع نقود ستؤدي الى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية وسيؤدي ذلك الى ارتفاع الاسعار وتحويل الموارد لصالح تراكم راس المال وكان مؤيدو انصار سياسة التمويل التضخمي يعتقدون انه ما ان تبدأ الطاقات العاطلة الانتاجية التي تسهم في تمويل العجز بزيادة معدلات الانتاج فان العرض الكلي سوف يزيد وستتجه الاسعار الى الانخفاض وقد ثبت فشل سياسة التمويل بالعجز في تحقيق اهدافها وكانت مسؤولة عن تفاقم عجز الموازنة وارتفاع معدلات التضخم في عدد كبير من الدول النامية

خلاصة مما سبق ان عجز الموازنة ادى الى انكماش واضح في الدول النامية مما سبب في ارتفاع الاسعار والرسوم والضرائب وفي التأثير سلبا في عملية النمو وزيادة معدلات البطالة وتدهور المستوى

المعاشي للأفراد والتوجه إلى الخصخصة والأضرار بالعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية وانخفاض في معدلات النمو الصناعي والاقتصادي (الحاج، ٢٠٠٧، ٢).

المبحث الثاني: الجانب العملي

(٢-١) بناء وتوصيف النموذج القياسي:

لغرض توصيف النموذج المستخدم في دراسة أثر العوامل المؤثرة في النمو الصناعي تم اعتماد النموذج التالي وذلك بالاعتماد على الدراسات النظرية واختبار المتغيرات التي لها تأثير في النمو الصناعي والتي تتماشى مع النظرية الاقتصادية لتفسير قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية القابلة للتقدير بالاستعانة بأساليب الاقتصاد القياسي لغرض تحليل واختبار معنوية هذه المتغيرات ومن خلال القيم العددية لمعاملات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لان معرفة القيم العددية لمعاملات النموذج المقدر ستساعد على إجراء المقارنات واتخاذ القرار المناسب وتسهم كذلك في التنبؤات بقيم المتغيرات الاقتصادية مستقبلاً لتمكن واضعي السياسة ومتخذي القرارات لتنظيم الحياة الاقتصادية على نحو سليم (بخيت وفتح الله، ٢٠٠٢، ١٦)

تم الاعتماد على النموذج القياسي التالي لتوصيف المتغيرات الاقتصادية كمتغيرات مستقلة التي لها أثر بالغ في التأثير في المتغير المعتمد والمعبر عنه بالنمو الصناعي لكي يكون النموذج أكثر دقة وشمولاً وواقعية تم توصيف النموذج كالآتي:-

$$Y_i = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + \dots + B_kX_k + U_i$$

حيث ان:-

Y: المتغير المعتمد (النمو الصناعي)

Manufacturing Growth: Shares of breakdown of GDP/Value Added at current prices in Percent (all countries)

X₁: Interest Rate (سعر الفائدة)

X₂: Exchange Rate (سعر الصرف)

X₃: Population (السكان)

X₄: Inflation (التضخم)

X₅: Forging Investment (الاستثمار الاجنبي)

X₆: Deficit or Surplus of Balance (العجز او الفائض في الموازنة العامة)

X₇: Corruption Predictor Indicator CPI (مؤشر إدراك الفساد)

B_0 : معلمة الثابت (التقاطع) التي تمثل المعامل الذي يأخذ قيمة محددة عندما تأخذ المتغيرات المستقلة قيم صفرية في حالة النموذج الخطي .

B_1-B_k : معاملات الانحدار التي تحدد قيمها مقدار الاثر الناتج عن المتغير المعتمد عندما تتغير قيمة المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة.

X_1-X_k : المتغيرات المستقلة .

U_i : المتغير العشوائي الذي يمثل المتغيرات التي لم تدخل في النموذج (الغير موضحة)

i : 4.3.2.1.....N

وبهدف التحليل وتقدير معاملات النموذج الاقتصادي ، تم إجراء تحليل البيانات للسلسلة الزمنية من ١٩٨٠-٢٠٠٨ والتي مداها تسع وعشرون سنة والتي تمكننا من الحصول على نتائج اقتصادية ذات معنوية احصائية دقيقة تعكس (Perception) نتائج التوصيف في الدول المختارة لدول مختارة ومعتمدين على المصادر الاصلية للبيانات وهي بيانات صندوق النقد الدولي وهيئة الشفافية الدولية ، اما الدول التي يشملها البحث والتي اعتمدت كتجارب في الدراسة فقد تم اختيارها بمعدل دولة واحدة من كل قارة لاعطاء صورة مبسطة عن سعة انتشار هذه التجارب بمختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهذه الدول هي (تاييلند، فنلندا، البرازيل، المكسيك، المغرب) كحالة دراسية وباستخدام النموذج الخطي المتعدد المعتمد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Method of Ordinary Least Squares: OLS)، على اعتبار أنها الطريقة الفضلى في إعطاء افضل تقديرات خطية غير متحيزة ، اضافة الى استخدام برنامج ال (Meny Tab) (كاظم، ١٩٨٨، ٢-١٣).

(٢-١-١) تقدير وتحليل اثر المتغيرات على النمو الصناعي في المغرب^١

من اجل تقدير اثر المتغيرات المستقلة التي تم الإشارة إليها في الاطار النظري وتوصيف النموذج فقد اجري تقدير لمعرفة المتغيرات المقدره فضلا عن تلك المتغيرات الرئيسية التي تعد مؤثرة على النمو الصناعي ، وقد تم استخدام الصيغة الخطية والنصف اللوغارتمية واللوغارتمية في التقدير للتوصل الى افضل نتائج التقدير ، وقد كانت الصيغة الخطية وبطريقة الاسقاطات المتتابعة قد أعطت افضل النتائج الآتية:-

$$Y = 20.5 + 0.138 X_1 + 0.241 X_2 - 0.00000024 X_3$$

^١ - $Y = 27.2 + 0.132 X_1 + 0.222 X_2 - 0.0000001 X_3 + 0.0036 X_4 - 0.00000001 X_5 + 0.0000001 X_6 - 0.535 X_7$
t: 3.12 1.52 1.84 -1.78 0.07 -0.48 0.79 -0.73

R-Sq : 79.2% R-Sq(adj): 72.3% F: 11.42 D-W: 2.35

$$t : 11.42 \quad + 2.22 \quad + 2.49 \quad - 3.72$$

$$R-Sq = 77.6\% \quad R-Sq(adj) = 74.9\% \quad F = 28.82 \quad D.W. = 2.12$$

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر الى أن التغيرات الحاصلة في النمو الصناعي، تفسر بوساطة التغيرات الحاصلة في كل من سعر الفائدة، سعر الصرف والسكان بالإضافة الى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، أو أنها تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي (U_i) .

وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات في المتغير المعتمد تبين ان قيمة (t) المحسوبة لكل من سعر الفائدة ، سعر الصرف والسكان ، هي اكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها وعند مستوى معنوية (5%) ، وهذا يدل على وجود علاقة سببية بين المتغير المعتمد (المستجيب) والمتغيرات المستقلة ، وان المعلمات المقدر ذات معنوية إحصائية وقيمتها تختلف عن الصفر وتساوي القيمة المقدر .

وقد تبين ان قيمة (F) المحسوبة التي بلغت 28.82 هي اكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها عند مستوى المعنوية السابقة نفسها، وهذا يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد . وبلغت قيمة درين واطسن $(D-W)$ المحسوبة 2.12 وهذا يؤكد ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيراته العشوائية.

بلغت مرونة* سعر الصرف 0.11 وإشارة المعلمة موجبة وتشير هذه القيمة الى انه في حالة زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة النمو الصناعي بمقدار 0.11 ويعد ذلك منطقيا اذ ان ارتفاع سعر الصرف الاسمي يؤدي الى انخفاض سعر الصرف الحقيقي ومن ثم ارتفاع القدرة التنافسية للسلع المنتجة تزيد من معدل النمو الصناعي .

اما قيمة المرونة لسعر الفائدة فقد بلغت 0.059 وإشارة المعلمة موجبة تشير الى العلاقة الطردية بين النمو الصناعي وسعر الفائدة وذلك لأن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى جذب الادخارات الخاصة ومن ثم توجيهه الى الاستثمار والذي يؤدي بدوره الى زيادة النمو الاقتصادي ومن ثم النمو الصناعي .

اما مرونة السكان البالغة -0.361 وإشارة سالبة فتدل على ان انخفاض السكان يؤدي الى زيادة النمو الصناعي من خلال استخدام التكنولوجيا والتقنية الحديثة المعتمدة على الايدي العاملة الماهرة والمتدربة وهذا مطابق لمنطوق النظرية الاقتصادية .

* تم احتساب المرونة في الدوال الخطية وفق الاتي $ep = B_o \frac{\bar{X}}{\bar{Y}}$ (Michaely ,1977,49-50)

تحسب المرونات في الدوال اللوغارتمية المزدوجة $ep = B_i$ (المؤمنى، ١٩٨٧، ٩-١١)

بالطريقة الاتية

(٢-١-٢) تقدير وتحليل اثر المتغيرات على النمو الصناعي في تايلند^٢

اظهر تحليل المتغيرات المؤثرة في النمو الصناعي في تايلند باستخدام عدة صيغ للتقدير وكانت الصيغة الخطية الافضل وبطريقة الاسقاطات المتتابعة قد اعطت افضل النتائج الاتية:

$$Y = -10.4 - 0.202 X_1 + 0.000001 X_3 + 0.174 X_4 + 1.79 X_7$$

$$t: -3.46 \quad -3.46 \quad 11.10 \quad 2.21 \quad 4.77$$

$$R-Sq=97.5\% \quad R-Sq(adj) = 97.1\% \quad F=237.91 \quad D-W = 1.8$$

حيث تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر ان 97.5% من التغيرات الحاصلة في النمو الصناعي تفسر بوساطة كل من (سعر الفائدة X_1 ، السكان X_3 ، والتضخم X_4 ومؤشر ادراك الفساد X_7) ، وان هذه المتغيرات اجتازت اختبار (t) حيث ان قيمة (t) المقدرة لكل متغير هي اكبر من الجدولية المناظرة لها وعند مستوى 5% وهذا يؤكد العلاقة السببية بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه ، كما تبين ان قيمة (F) المحسوبة التي بلغت 237.91 هي اكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها عند مستوى المعنوية السابقة نفسها، وهذا يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير المعتمد.في حين بلغت قيمة اختبار درين واطسن (D-W) المحسوبة (1.8) وهذا يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيراته العشوائية.

واظهرت العلاقة الاقتصادية للعوامل المؤثرة في النمو الصناعي ان مرونة سعر الفائدة بلغ (-0.058) باشارة سالبة حيث ظهرت العلاقة العكسية بين النمو الصناعي وسعر الفائدة حيث ان انخفاض اسعار الفائدة تعمل على احتفاظ نسبة كبيرة من ثرواتهم وتحويلها في مجالات استثمارية غير الصناعة اذا ملاحظنا ان اسعار الفائدة كانت متذبذبة بين 17% في سنة 1981 و 1% في سنة 2003 و 2004 مما احدث تاثيرا سلبيا في النمو الصناعي حيث ان اسعار الفائدة المحلية في السوق العالمية تؤدي الى هروب راس المال المحلي.

فان المحافظة على معدلات فائدة حقيقية ذات مستوى ايجابي تعمل على ابقاء الحوافز السعرية لزيادة الادخارات كما ان اسعار الفائدة السلبية تعمل على تشجيع الافراد للتوجه الى تحويل الجزء الاكبر من الارصدة النقدية الى شراء راس المال الثابت (العقارات) وحيازات النقد الاجنبي لاستبعاد حالات التضخم

$$2-Y = -11.6 - .189 X_1 - .0253 X_2 + .000001 X_3 + .166 X_4 + .0000002 X_5 - .0000001 X_6 + 1.48 X_7$$

$$t: -1.99 \quad -2.8 \quad -0.38 \quad 5.33 \quad 1.81 \quad 0.13 \quad -0.73 \quad 2.57$$

$$R-Sq = 97.6\% \quad R-Sq(adj) = 96.8\% \quad F=122.94 \quad D-W = 1.91$$

وهذا يؤدي الى خفض قيمة المدخرات المالية فتعجز عن تلبية حاجات الاستثمار اللازمة لعملية النمو الصناعي .

اما مرونة التضخم فبلغت (0.026) واشارة المعلمة موجبة وان معدلات التضخم غير متسارعة حيث بلغ متوسط التضخم (4.38) وتعد هذه المعدلات عاملا في توفير بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي والصناعي حسب ما طرحه ساملسون اذ يشير الى ان علماء الاقتصاد قد لا يتفقون على طريقة دقيقة لاستهداف التضخم ولكنهم متفقون على ان مستوى الاسعار مستقر ويمكن توقعه او ان ارتفاع الاسعار ببطء يعطي افضل مناخ للتنمية الاقتصادية الصحيحة (بول واخرون ، ١٩٩٥ ، ٦١٦) .

اما مرونة السكان والبالغة 2.043 باشارتها الموجبة الا ان زيادة نمو السكان تؤدي الى زيادة النمو الصناعي وهذا مطابق لمنطوق النظرية الاقتصادية كما يراها هيرشمان وكولن ، اما مؤشر ادراك الفساد فقد بلغت مرونته (0.170) واشارته موجبة يشير الى وجود العلاقة الطردية بين مؤشر ادراك الفساد والنمو الصناعي ، حيث كلما زادت قيم هذا المؤشر دل ذلك على كشف الدول للفساد والحد من التجاوز على الموارد لتقييم استخدامها بما يخدم عملية النمو الاقتصادي والصناعي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية .

(٢-١-٣) تقدير وتحليل اثر المتغيرات على النمو الصناعي في البرازيل^٣:

لتأكيد تاثير المتغيرات التي اشير اليها في الاطار النظري وتوصيف النموذج فقد اجري تقدير لمعرفة معالم المتغيرات المقدره ، فضلا عن تلك المتغيرات الرئيسية التي تعد مؤثرة في المعدل المذكور وكانت النتائج باستخدام الصيغة اللوغارتمية المزدوجة بطريقة الاسقاطات المتتابعة قد اعطت افضل النتائج الاتية :-

$$\log Y = -9.7 - .054 \log X_1 - .027 \log X_2 + .66 \log X_3 + .091 \log X_4$$

t :	-1.86	-2.83	-7.99	2.4	4.28		
R-Sq =	96.2%	R-Sq(adj)=	95.6%	F=	152.14	D-W =	2.24

اظهرت القوة التفسيرية للنموذج R-Sq ان التغيرات الحاصلة في النمو الصناعي تفسر بوساطة التغيرات التي احدثتها كل من الحاصلة في (X₁ سعر الفائدة ، X₂ سعر الصرف X₃ السكان ، X₄ معدل التضخم) حيث فسرت 96.2% من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد النمو الصناعي .

$$^3 - Y = 16.3 - .00018 X_1 - 1.38 X_2 - 0.0000001 X_3 + .00224 X_4 - .0000001 X_5 - .0000001 X_6 + 5.29 X_7$$

t:	1.43	-0.85	-1.52	-1.56	1.77	-2.85	-1.36	
4.18	R-Sq =	93.6%	R-Sq(adj) =	91.4%	F=	43.66	D-W =	1.73

وقد اجتازت هذه التغيرات اختبار (t) حيث ظهرت قيمة هذه الاختبار لكل المتغيرات اعلاه (X_1, X_2, X_3, X_4) على التوالي معنويتها، وكانت قيمها اقل من قيمة (t) الجدولية المناظرة لها، وان المعلمات المقدرة ذات معنوية احصائية عند مستوى معنوية ٥%.

كما ان اختبار (F) للنموذج أظهر معنوية العلاقة اللوغارتمية بين المتغيرات والمتغير المعتمد حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 152.14 وهي بالتأكيد اكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها، كما اظهر التقدير عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي حيث بلغت قيمة (D-W) المحسوبة 2.24 . أما طبيعة العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات المستقلة والنمو الصناعي، فظهرت قيمة معامل مرونة سعر الفائدة - 0.054 وبإشارة سالبة حيث تؤكد وجود علاقة عكسية بين قيم هذا المتغير والنمو الصناعي، حيث اظهرت البيانات ان اسعار الفائدة كانت عالية جدا مما يؤكد ظهور اثر لمزاحمة القطاع الصناعي من قبل بقية القطاعات (crowding out) فالمدخرات كان بالامكان توجيهها نحو الاستثمار وتحفيز النمو الصناعي الا ان ارتفاع سعر الفائدة قد كان سببا في امتصاص هذه المدخرات في القنوات الاستثمارية المالية والمصرفية مما احدث اثار انكماشية، ارتفاع اسعار الفائدة قد يكون احد الادوات المستخدمة في سحب السيولة النقدية لمواجهة التضخم .

اما مرونة X_2 سعر الصرف فقد بلغت -0.027- بإشارة سالبة والملاحظ من بيانات تغيرات سعر الصرف في البرازيل ان سعر الصرف المعتمد فيها مرن ومغال مما يترتب عليه تزايد الطلب على الاستيرادات السلعية الامر الذي يؤدي الى تخفيض قيمة هذه السلع عن مثيلاتها المحلية وهذا التأثير من العلاقات السعرية يؤدي الى تراجع في العرض المحلي من السلع كما يؤدي الى تباطؤ انتاج السلع المتاجر بها لارتفاع تكاليفها النسبية مما يؤدي الى ارتفاع اسعارها مقارنة بمثيلاتها في الاسواق التنافسية ، والى تغيير هيكل الطلب وانخفاض في معدلات النمو الصناعي .

اما مرونة معدل التضخم X_3 فقد بلغ معامل المرونة 0.91 وبالعلاقة طردية نلاحظ ان معدلات التضخم منذ عام 1997 تم اتخاذ سياسات استهداف التضخم وكانت ضمن المعدلات المنخفضة والغير متسارعة وعلاقة هذه المعدلات مع النمو الصناعي كانت منسجمة مع الدراسات التطبيقية التي اجراها البنك الدولي في منتصف التسعينات من القرن الماضي للعديد من الدول النامية التي اثبتت ان مثل هذه المعدلات توفر بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي والصناعي (برونو ، 1995 ، 35-36) ، وبلغت مرونة متغير السكان 0.66 وبالعلاقة طردية ايضا حيث كانت معدلات نمو السكان منخفضة واثرت هذه المعدلات ايجابيا مع حدوث زيادات مستمرة في متوسط الدخل الفردي مع مرور الزمن والتي تؤثر ايجابيا في معدلات النمو الصناعي .

(٢-١-٤) تقدير وتحليل اثر المتغيرات على النمو الصناعي في فنلندا^٤

تم التوصل الى افضل تقدير للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الصناعي في فنلندا من خلال الصيغة الخطية من بين بقية الصيغ التي اعتمدت بعد تطبيق طريقة الاسقاطات المتتابعة وكانت النتائج كالآتي

-:

$$Y = 59.1 - 0.38 X_1 + 5.3 X_2 - 0.000007 X_3 + 0.415 X_4$$

$$t: 4.09 \quad -5.76 \quad 4.79 \quad -2.76 \quad 4.92$$

$$R-Sq = 81.4\% \quad R-Sq(adj) = 78.3\% \quad F = 26.25 \quad D-W = 2.0$$

وكانت قيمة R-Sq البالغة 81.4% فسرت بوساطة كل من (X₁ سعر الفائدة ، X₂ سعر الصرف X₃ السكان، X₄ معدل التضخم) وقد اجتازت هذه المتغيرات اختبار t حيث كانت قيمها المقدره اكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية ٥% مما يؤكد العلاقة السببية بين المتغيرات اعلاه والمتغير المعتمد النمو الصناعي . كما تبين ان قيمة F المقدره 26.25 هي اكبر من قيمة F الجدولية مما يؤكد على معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد ، اما قيمة درين واطسن D-W فبلغت 2.0 وان هذه القيمة تعطي تأكيد على ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيراته العشوائية .

وللتعرف على طبيعة العلاقات الاقتصادية وقيم التأثير للمتغيرات المستقلة كل على حدى مع المتغير المعتمد من خلال معاملات المرونة لكل منهم تبين ان مرونة X₁سعر الفائدة 0.12035والعلاقة عكسية حيث ان معدلات الفائدة المنخفضة كانت لها اثار سلبية في عملية النمو الصناعي مما يؤدي الى زيادة في عرض النقد بدلا من توجه هذه الموارد المالية الى المصارف مما يحدث زيادة في معدلات التضخم والتي يكون لها اثار سلبية في النمو الصناعي ، كما ان انخفاض اسعار الفائدة المحليه قد تلجأ بعض الشركات الى تحويل استثماراتها خارج الاقتصاد من خلال الشركات التي تتجه الى الاستثمارات في بيئه ذات عائد افضل.

اما مرونة X₂ سعر الصرف فبلغت 0.182521 باشارة موجبه حيث ان اسعار الصرف المتوازنه توفر بيئه ملائمة للاستثمار مما يؤثر ايجابيا في معدلات النمو الصناعي وكانت مرونة X₃ السكان -14.302 باشارة سالبه حيث ان زياده معدلات مو السكان في ضل استخدام التكنولوجيا الحديثه قد يتسبب في

$$^4 - Y = 69.1 - 0.366 X_1 + 4.52 X_2 - 0.000009 X_3 + 0.341 X_4 + 0.0000001 X_5 + 0.0000002 X_6 + 0.004 X_7$$

$$t: 4.16 \quad -5.17 \quad 3.51 \quad -2.99 \quad 3.06 \quad 0.91 \quad 0.74$$

$$0.01$$

$$R-Sq = 83\% \quad R-Sq(adj) = 77.4\% \quad F = 14.67 \quad D-W = 2.0$$

ظهور معدلات البطالة مما سيكون له اثار سلبية في معدلات النمو الصناعي من خلال انخفاض معدلات الطلب المحلي نتيجة لانخفاض مستويات الدخل للسكان وضعف المنافسه للسلع المنتجة في الاسواق الخارجية .

اما مرونة X_4 معدل التضخم فبلغ معامل المرونة 0.065 بإشارة موجبه مما يؤكد ان معدلات التضخم هي ضمن المعدلات التي يمكن ان توفر بيئه ملائمه للنمو الصناعي وهذا ما تؤكدته البيانات الخاصه لمعدلات التضخم في فنلدا حيث كانت ضمن المعدلات المنخفضه والتي هي نتائج ايجابي لسياسات مكافحة التضخم .

(٢-١-5) تقدير وتحليل اثر المتغيرات على النمو الصناعي في المكسيك^٥

اظهرت الصيغة اللوغارتمية المزدوجة وبطريقة الاسقاطات افضل النتائج في تقدير العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في المكسيك وقد تمثلت افضل تقدير لمعاملات النموذج كالاتي:-

$$\begin{aligned} \text{Log } Y &= -22.0 -0.0611 \log X_2 +2.57 \log X_3 \\ t: & -7.92 \quad -5.47 \quad 16.88 \\ \text{R-Sq} &= 97.4\% \quad \text{R-Sq(adj)} = 97.2\% \quad F=478.99 \quad D-W = 1.21 \end{aligned}$$

بلغت القوة التفسيرية للنموذج **R-Sq** بلغت 97.4% وقد فسرت بوساطة التغيرات الحاصلة في كل من (X_2 سعر الصرف و X_3 السكان) حيث اظهرت قيم t المحسوبه لكلا المتغيرين معنويه عند مقارنتها بنظيرتها الجدوليه عند مستوى معنويه ٥% اما قيمه **F** فبلغت 478.99 وهي اكبر ايضا من قيمه **F** الجدوليه المناظرة لها عند نفس مستوى المعنويه وهذا يؤكد معنويه العلاقه الخطيه بين المتغيرات المستقله والمتغير المعتمد ، وبلغت قيمه **D-W** المحسوبه 1.21 وهذه القيمه تؤكد خلو النموذج من مشكله الارتباط الذاتي بين متغيراته العشوائيه ، وبلغت مرونة سعر الصرف (-0.061) بإشارة سالبه حيث تشير هذه القيمه الى ان التغيرات الحاصله في العملة المكسيكية ادت الى تباطؤ الاستثمار الخاص او الاجنبي ويعود الى نمط السياسات النقديه وكذلك تواضع اسواق النقد الاجنبي مما ترتبه عليه اوضاع سلبيه تؤثر في النمو الصناعي وهذا يتطلب ضرورة اصلاحات متناسقه فيما بينها .

اما مرونة السكان (2.57) بإشارة موجبه حيث ان معدلات نمو السكان في المكسيك هي معدلات متواضعه بين معدلات ١% و ٢% واثرت هذه المعاملات ايجابيا مع حدوث زياده مستمره في متوسط

⁵ - $Y = 2.56E+10 -1.38E+8 X_1 +1.79 E+9 X_2 +391 X_3 -4915520 X_4 +0.324 X_5 +.0105 X_6 +1.44 E+9 X_7$
 $t: 1.1 \quad -1.38 \quad 2.11 \quad 1.29 \quad -0.11 \quad 1.36 \quad 0.17 \quad 0.59$
 $R-Sq = 97.1\% \quad R-Sq(adj) = 96.2\% \quad F = 101.07 \quad D-W = 0.79$

الدخل الفردي مع مرور الزمن والتي تؤثر ايجابيا في خلق الطلب المحلي ومن ثم التأثير الايجابي في معدلات النمو الصناعي.

الاستنتاجات :-

١- أظهرت الدراسة القياسية عدم معنوية الاستثمار الأجنبي في كافة الدول التي شملتها الدراسة وقد يعزى ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية لعدم توفر البيئة الملائمة للاستثمار في كل من المغرب ، المكسيك وخاصة فيما يخص عدم توفر الأسواق المالية الفاعلة في جذب الاستثمارات وانخفاض معدلات العائد من الاستثمار ، اما في البرازيل فان هذا المتغير لم تظهر معنوية كون عوائد الاستثمار تتجه خارج النمو الاقتصادي وفي تايلند فان انتشار الشركات المتعددة الجنسية فيها يعطي حصول هذه الشركات على معدلات العائد من الاستثمار وفي فلندا ان ضعف الاستثمار ناتج عن حجم المنافسه في اوربا وضعف كفاءة الانتاج مقارنة بالدول الاوربيه الغربيه .

٢- اظهر متغير السكان تاثير معنوي في كل الدول التي تضمنتها الدراسة ويعزى هذا التأثير الى ارتفاع حجم الطلب المحلي للنتاج الصناعي في ظل وجود قيود التجاره التي تفرضها غالبيه هذه الدول وفي ظل اتجاه هذه الدول لقواعد حريه التجاره سيكون لتاثير متغير السكان تاثير سلبي من خلال انخفاض الطلب على السلع المحليه والاتجاه الى السلع المستورده للاستفاده من انخفاض اسعار المنتوجات بالاضافه الى جودتها ، الا انه من جهة اخرى فان زيادة السكان تؤدي الى زيادة عرض العمل وبالتالي انخفاض الاجور مما يغري المستثمرين المحليين والشركات المتعددة الجنسية على الاستثمار في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية كما حصل في دول جنوب شرق اسيا .

٣- لم تظهر معنويه العجز او الفائض في الموازنه العامه في جميع الدول التي شملتها الدراسة من خلال تفحص البيانات الخاصه بهذا المتغير نجد ان جميع الدول تعاني من وجود العجز في الموازنه العامه مما يكون سبب اساسي في الحد من الاستثمار الصناعي وعدم كفايه التمويل الحكومي لاحداث نمو في الناتج الصناعي .

٤- اظهر مؤشر الفساد تاثير ايجابي لمؤشر مدركات الفساد في تايلند حيث كانت قيم هذا المتغير تتراوح بين 1.85-3.60 مما يؤكد ان ادراك الفساد في ظل وجود فساد عالي يمكن ان يسهم في خدمة عملية النمو الصناعي اما قيمة هذا المؤشر فقد كانت افضل من هذه القيمة في بقية الدول حيث بلغت المغرب بين 3.50-6.9 وفي البرازيل 3.0-4.76 وفي المكسيك وصلت الى 3.70 اما في فنلندا فتعد هذه الدولة في مقدمة دول العالم في ادراك الفساد حيث وصلت في

سنة 2000 القيمة العليا لهذا المؤشر وهي 10 مما يؤكد على ان هذه الدول زادت من قدرتها على كشف الفساد والحد من التجاوز على الموارد المستخدمة بما يخدم عملية النمو الصناعي ومن ثم النمو الصناعي .

المقترحات:-

- ١- ضرورة توفير المناخ الاقتصادي العام والاستقرار السياسي اللازم لجذب الاستثمار الخاص والاجنبي ليسهم في رفع معدلات النمو الصناعي من خلال خلق وتطوير الاسواق المالية والتوسع في عمليات الخصخصة وخاصة بالنسبة للوحدات الصناعية التي اصبحت تشكل عبئا على الموازنة العامة للاستفادة من عوائد عملية الخصخصة في تخفيف عجز الموازنة من خلال سياسات الاصلاح الاقتصادي ووضع القوانين والتشريعات التي توفر البيئة الملائمة لهذه الانواع من الاستثمار من جهة وعدم ترك الارث القومي الى المستثمرين الاجانب .
- ٢- ان النمو الصناعي يتطلب المزيد من الدعم لمؤسسات الشفافية والنزاهة واسناد مشاركة ابناء الشعب لمواجهة عمليات الفساد والتي تشكل قيда امام معدلات النمو من خلال استنزاف الموارد العامة للدولة في اتجاهات خارج عملية النمو حيث لازالت الكثير من الدول وخاصة النامية التي تعاني من انخفاض قيم مؤشرات ادراك الفساد وبكافة اشكاله .
- ٣- ان النمو الصناعي يتاثر الى حد بعيد بسياسات تحرير التجارة وخاصة في بلدان غير مكتملة النمو والتي تعاني منتجاتها الصناعية من ضعف المنافسة والجودة امام المنتجات المستوردة مما يتطلب توفير قدر من الحماية اللازم للصناعات الناشئة والا ستؤدي هذه السياسة الى تاثيرات سلبية كبيرة على معدلات النمو الصناعي مما يتطلب التدرج في اتجاه تطبيق سياسة حرية التجارة بما يتناسب مع توفير القدرة التنافسية للانتاج الصناعي المحلي.

المصادر:-

١. احمد فتحي عبد المجيد ، ٢٠٠٤ ، اثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في دول نامية مختارة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل.
٢. اموري هادي كاظم، ١٩٨٨، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، مطبعة التعليم العالي، بغداد.
٣. انطونيوس كريم ، ١٩٨٢ ، العرب امام تحديات التكنولوجيا - الكويت.

٤. بشار ذنون محمد الشكرجي، ٢٠٠٦، الاستثمار الاجنبي المباشر واثره في التركيز المصرفي - الاردن والسعودية نموذجا .
٥. جوفري ماكنيكول، ٢٠٠٣، النشرة الاقتصادية-العدد ١٧٤ نيويورك ، اكسفورد يونيفرستي بريس.
٦. جيمس جوارتي وريجارد سكروب ، ١٩٨٢ ، الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص ، دار المريخ للنشر -الرياض المملكة العربية السعودية .
٧. حسن الحاج ، ٢٠٠٧ ، عجز الموازنة المشكلات والحلول، جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط بالكويت منظمة عربية مستقلة ، العدد ٦٣ ، السنة السادسة.
٨. حسين علي بخيت وسحر فتح الله ، ٢٠٠٢، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد .
٩. خالد عبد الرحيم و اكرم احمد الطويل، ١٩٨٨ ، اساسيات التنظيم الصناعي، ط١- دار ابن الاثير للطباعة والنشر - الموصل.
١٠. خالد واصف الوزني ود. احمد حسين الرفاعي ، ٢٠٠٢ ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، الجامعة الهاشمية ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان الاردن .
١١. خليل ابراهيم السعادات، بدون سنة، كلية التربية -جامعة الملك سعود ، الرياض http://www.bab.com/artides/ful_arbde,cfm=2313
١٢. رياض المؤمني ، ١٩٨٧ ، اثر راس المال الاجنبي (القروض والمساعدات) على التنمية الاقتصادية ، التجربة الاردنية للمدة ١٩٦٨-١٩٨٥ ، ابحات اليرموك ، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد ٣، العدد ٢، الاردن .
١٣. سرمد كوكب الجميل ، ٢٠٠٤، الاستثمار الاجنبي المباشر في التعليم العالي تحليل لمنظور المؤسسات الدولية لادارة فجوة المعرفة ، تنمية الرفادين ، مجلد ٢٦، العدد ٤٧.
١٤. شيرمان جي ،الصراع التكنولوجي الدولي ، تطوير ومزاخمة ترجمة آمنة المصري نور الدين، بدون سنة ، دار الحداثة للطباعة والنشر - بيروت لبنان.

١٥. صابر احمد عبد الباقي ، بدون سنة ، المشكلة السكانية والتنمية ، كلية الاداب جامعة المينا.
١٦. طاهر حمدي كنعان ، ١٩٩٨ ، تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، الامارات: ابو ظبي، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي - صندوق النقد العربي.
١٧. عبد الله بن حاسن الجابري ، ٢٠٠٥ ، الفساد الاقتصادي أنواعه، أسبابه، آثاره وعلاجه، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
١٨. عباس علي التميمي ، ١٩٨٥ ، النمو الصناعي في الوطن العربي ، ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -جامعة الموصل -كلية التربية -قسم الجغرافية.
١٩. عبدالسلام بكر محمود المولى ، ١٩٩٣ ، اثر مراحل التعليم على النمو الاقتصادي في العراق للفترة ١٩٦٨-١٩٨٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٢٠. محمد الأفندي- عضو مجلس الشورى اليمني، ٢٠٠٥ ، الفساد وأثره على التنمية.
٢١. مايكل ايدجمان ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، ١٩٩٩ ، الاقتصاد الكلي -النظرية والسياسات، دار المريخ للنشر -جامعة الملك سعود، الرياض- المملكة العربية السعودية.
٢٢. محمد آدم ، ٢٠٠٠ ، التكنولوجيا والاقتصاد في خدمة الإنسان والتنمية، مجلة النبأ، العدد ٤٤ ، العراق، <http://www.annabaa.org/nba44/taknolngi.htm>
٢٣. محمد صالح تركي القرشي وناظم محمد نوري الشمري، ١٩٩٣ ، مبادئ علم الاقتصاد، دار ابن الاثير للطباعة والنشر -الموصل.
٢٤. محمد محمود الحجلوني و د.سعيد سامي الحلاق ، ٢٠١٠ ، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن - عمان .

٢٥. محمد السقا، ٢٠٠٩، اقتصاديات السكان، جامعة الكويت، Power Point Presentation، www.abhatoo.net.ma/IMG/doc/12dec_3.doc
٢٦. مصطفى العبد الله الكفري ، ٢٠٠٤ ، النظام الاقتصادي والتنظيم الاقتصادي، مجلة الحوار المتمدن، العدد ١٠٥١ ، كلية الادارة و الاقتصاد-جامعة دمشق .
٢٧. مصطفى عبد العزيز ، طلال محمود كداوي ، تقييم المشاريع الاقتصادية ، ١٩٩٩ .
٢٨. منير راشد و إبراهيم الكراسنة، ٢٠٠٥، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية، معهد صندوق النقد العربي، الكويت .
٢٩. مايكل برونو ، ١٩٩٥ ، هل يؤدي التضخم حقا الى خفض النمو ؟ مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ٣، العدد ٢٣، صندوق النقد والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، نيويورك .
٣٠. وشاح عبد الرزاق ، الاستثمار الاجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط ، www.arab_aip.org/course37/pdf/p78025
٣١. وعد المشهداني، ٢٠٠٩، راس المال الفكري <http://hrdscussion.com/hr5005.html>
٣٢. وائل قديح، ٢٠٠٧، سعر الصرف وعلاقته بالنمو الاقتصادي، مركز التخطيط الفلسطيني www.oppc.pna.net/kraat/qraat2/new_page_1.htm
٣٣. د. يحيى عبد الغني النجار، ٢٠٠٦، مفهوم الفساد: www.arab_aip.org/course37/pdf/p78025
٣٤. الاقتصاد والاعمال ، ٢٠٠٩ ، سعر الفائدة. (www.mafhoum.com/sur/articles_young/pdf)
٣٥. منتدى العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير للتجارة والمحاسبة، ٢٠٠٨، سعر الفائدة. <http://forums.saudistocks.com/t343870.html>
٣٦. Micheal Michaely (1977), Export and and Growth, An Impirical Investigation, Jornal of Development Economics, Vol. 41.

- Word Development indicators 2003, database in CD-ROM World Bank, .٣٧
NewYork.
- Global correction prediction Index (2000-2005) Transparency International, .٣٨
www.Transparenc or www.amazon.com
- United Nations Statistics Division - National Accounts, 2007 - All available .٣٩
Series, [http://unstats.un.org/unsd/snaama/United Nations Statistics Division - National
Accounts.htm](http://unstats.un.org/unsd/snaama/United Nations Statistics Division - National Accounts.htm) .
- International Financial Statistical, 2004, IFS CD-ROM, Version 1.154, .٤٠
International Monetary fund , New York.

جدول (1): العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في المغرب
بالاسعار الثابتة
دولار امريكي

Year	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
1980	17.28	9	3.937	19566920	15.22	89416200	-7184000000	6.94
1981	18.79	9	5.172	20088921	9.71	58581300	-10557000000	6.80
1982	18.26	11	6.023	20634702	7.23	79528200	-10630000000	6.67
1983	19.12	10	7.111	21193919	7.32	46123600	-7680000000	6.53
1984	18.86	10	8.811	21752334	8.42	46989200	-6762000000	6.39
1985	18.71	9	10.062	22299054	10.32	19975200	-9424000000	6.25
1986	17.59	9	9.104	22830327	3.92	549182	-11872000000	6.11
1987	18.64	11	8.359	23346973	5.32	59574900	-7025000000	5.97
1988	18.02	11	8.209	23848303	3.96	84661600	-5841000000	5.84
1989	18.32	9	8.488	24335034	5.49	167056000	-9951000000	5.70
1990	18.63	9	8.242	24807743	6.53	165123000	-4760000000	5.56
1991	17.37	10	8.707	25265116	4.44	317462000	-5083000000	5.42
1992	18.25	11	8.538	25706166	3.65	422470000	-3368000000	5.28
1993	18.06	10	9.299	26132525	1.56	491466000	-6509000000	5.14
1994	17.06	12	9.203	26546689	1.56	550924000	-8915000000	5.01
1995	18.20	10	8.540	26950605	7.95	92386200	-12365000000	4.87
1996	17.10	8	8.716	27345877	1.02	76412300	-9485000000	4.73
1997	17.83	8	9.527	27732580	1.96	3568760	-4778000000	4.59
1998	17.06	6	9.604	28109476	12.16	11869500	-13197000000	4.45
1999	17.51	6	9.804	28474559	0.81	2651870	3046000000	4.31
2000	17.45	5	10.626	28827115	0.60	220740000	-20778000000	4.70
2001	15.95	4	11.303	29166464	0.78	143838000	-10042000000	4.30
2002	15.99	3	11.021	29495378	1.11	79161000	-17251000000	3.70
2003	16.55	3	9.574	29820777	0.73	2312680000	-15468900000	3.30
2004	16.74	2	8.868	30151789	1.02	787054000	-15432400000	3.20
2005	15.82	3	8.865	30494991	1.47	1551600000	-19557000000	3.20
2006	15.17	3	8.796	30852971	1.53	1169327000	-17494700000	3.20
2007	14.38	3	8.192	31224136	3.77	1360463500	-18525850000	3.50
2008	15.12	3	7.754	31605616	3.05	1264895250	-18010275000	3.50

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على:-

- 1 -Word Development indicators 2003, database in CD-ROM World Bank, NewYork.
- 2- Global correction prediction Index (2000-2005) Transparency International, www.Transparenc or www.amazon.com
- 3-United Nations Statistics Division - National Accounts, 2007 - All available Series, <http://unstats.un.org/unsd/snaama/United Nations Statistics Division - National Accounts.htm> .
- 4-International Financial Statistical, 2004, IFS CD-ROM, Version 1.154 International Monetary fund, New York.

جدول (2): العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في تايلند

دولار امريكي

بالاسعار الثابتة

	النمو الصناعي	سعر الفائدة	سعر الصرف	السكان	التضخم	الاستثمار الاجنبي	العجز او الفائض	مؤشر ادراك الفساد
Year	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
1980	21.51	15	20.476	4.7E+07	12.70	189859000	-25658000000	2.42
1981	22.64	17	21.820	4.8E+07	8.37	290555000	-21360000000	2.42
1982	21.32	15	23.000	4.9E+07	5.06	190869000	-41120000000	2.42
1983	22.13	12	23.000	5.1E+07	3.65	349607000	-22824000000	2.42
1984	22.91	14	23.639	5.2E+07	2.91	401019000	-33183000000	2.42
1985	21.92	13	27.159	5.3E+07	2.18	163201000	-38979000000	2.42
1986	23.88	8	26.299	5.3E+07	1.65	262504000	-34132000000	2.14
1987	24.25	6	25.723	5.4E+07	4.72	351932000	-8860000000	2.00
1988	25.84	9	25.294	5.5E+07	5.92	1.105E+09	36099000000	1.85
1989	24.18	11	25.702	5.6E+07	6.12	1.775E+09	65335000000	1.85
1990	24.85	13	25.585	5.7E+07	5.77	2.444E+09	1.07049E+11	1.85
1991	26.08	11	25.517	5.7E+07	5.75	2.014E+09	1.00455E+11	1.85
1992	28.30	7	25.400	5.8E+07	4.49	2.113E+09	71793000000	1.85
1993	28.75	7	25.320	5.9E+07	3.29	1.804E+09	55618000000	2.42
1994	28.42	7	25.150	6E+07	5.21	1.366E+09	1.01239E+11	2.42
1995	28.66	11	24.915	6E+07	5.59	2.068E+09	1.34965E+11	2.42
1996	29.72	9	25.343	6.1E+07	4.01	2.336E+09	43303000000	3.30
1997	30.17	15	31.364	6.1E+07	4.06	3.895E+09	-15061000000	3.30
1998	30.87	13	41.359	6.1E+07	9.24	7.315E+09	-1.28951E+11	3.30
1999	32.65	2	37.814	6.2E+07	4.04	6.103E+09	-1.54193E+11	3.30
2000	33.59	2	40.112	6.2E+07	1.35	3.366E+09	-1.08065E+11	3.20
2001	33.43	2	44.432	6.3E+07	2.07	5.067E+09	-1.22993E+11	3.20
2002	33.69	2	42.960	6.4E+07	0.82	3.342E+09	-76815000000	3.20
2003	34.84	1	41.485	6.5E+07	1.33	5.232E+09	23998000000	3.30
2004	34.45	1	40.222	6.5E+07	3.13	5.86E+09	-26408500000	3.60
2005	34.70	3	40.220	6.6E+07	0.58	8.964E+09	-1205250000	3.80
2006	35.08	5	37.882	6.7E+07	5.96	1.075E+10	-13806875000	3.60
2007	35.60	4	34.518	6.7E+07	3.45	9.857E+09	-7506062500	3.30
2008	37.55	4.5	33.313	6.7E+07	3.65	1.03E+10	-10656468750	3.50

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نفس مصادر جدول (١)

جدول (3): العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في البرازيل

بالاسعار الثابتة
دولار امريكي

	النمو الصناعي	سعر الفائدة	سعر الصرف	السكان	التضخم	الاستثمار الاجنبي	العجز او الفائض	مؤشر ادراك الفساد
Year	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
1980	33.41	47	1.92E-11	121618369	87.31	1911000000	0	4.67
1981	29.21	90	3.38E-11	124494015	107.21	2520000000	0	4.67
1982	30.81	121	6.52E-11	127418317	104.83	2910000000	0	4.67
1983	29.16	203	2.10E-10	130360696	140.20	1609000000	-2	4.67
1984	30.20	257	6.72E-10	133281186	185.96	1594000000	-7	4.67
1985	29.99	282	2.25E-09	136149409	231.72	1441000000	-56	4.67
1986	30.63	105	4.96E-09	138956419	145.27	345000000	-178	4.90
1987	27.73	424	1.43E-08	141704603	204.10	1169000000	-507	4.20
1988	26.90	1193	9.54E-08	144389785	651.11	2804000000	-4777	3.51
1989	23.87	6405	1.03E-06	147011107	1209.12	1131000000	-74282	3.51
1990	25.53	15779	2.48E-05	149570485	2735.49	989000000	-671709	3.51
1991	24.37	848	1.48E-04	152060232	414.24	1103000000	-257436	3.51
1992	21.32	1574	1.64E-03	154484742	968.18	2061000000	-24388800	3.51
1993	22.19	3284	3.22E-02	156873491	2001.35	1292000000	-1314980000	3.00
1994	23.48	4821	6.39E-01	159266485	2251.70	3072000000	-21269700000	3.00
1995	18.62	53	9.18E-01	161691994	93.52	4859000000	-11292340000	3.75
1996	16.80	27	1.01E+00	164156558	17.09	11200000000	-67271650000	2.96
1997	16.67	25	1.08E+00	166649884	7.64	19650000000	-63663800000	3.42
1998	15.72	30	1.16E+00	169161808	4.23	31913000000	-70879500000	3.16
1999	16.12	26	1.81E+00	171675320	8.48	28576000000	-4.39424E+10	3.70
2000	17.22	18	1.83E+00	174174447	6.18	32779200000	-4.70960E+10	3.90
2001	17.13	17	2.35E+00	176659138	8.97	22457400000	-5.02496E+10	4.00
2002	16.85	19	2.92E+00	179123364	10.55	16590200000	-5.34033E+10	4.00
2003	18.02	23	3.08E+00	181537359	13.73	10143500000	-5.65569E+10	3.90
2004	19.22	16	2.93E+00	183863524	8.03	18165700000	-5.97105E+10	3.90
2005	18.10	19	2.43E+00	186074634	7.21	15193000000	-6.28641E+10	3.70
2006	17.40	15	2.18E+00	188158438	6.15	18782200000	-6.60177E+10	3.30
2007	17.57	17	1.95E+00	190119995	3.73	16987600000	-6.91714E+10	3.50
2008	17.60	16	1.83E+00	191971506	5.87	17884900000	-7.23250E+10	3.50

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نفس مصادر جدول (١)

جدول (4):العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في فنلندا

دولار امريكي

بالاسعار الثابتة

	النموالصناعي	سعر الفائدة	سعر الصرف	السكان	التضخم	الاستثمار الاجنبي	العجز او الفائض	مؤشر ادراك الفساد
Year	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
1980	27.50	12	0.627	4779537	9.82	27949700	-4154000000	8.14
1981	26.65	11	0.726	4800973	11.62	99646700	-1968000000	8.14
1982	25.85	12	0.811	4826198	9.18	910574	-5070000000	8.14
1983	25.41	15	0.937	4853243	8.25	84470700	-7965000000	8.14
1984	25.56	17	1.011	4879244	6.82	136185000	-3111000000	8.14
1985	24.93	13	1.042	4902206	5.39	112512000	-2702000000	8.14
1986	23.93	12	0.853	4921227	4.84	347667000	394000000	8.60
1987	24.48	10	0.739	4937124	4.29	264728000	-6690000000	8.70
1988	24.36	10	0.704	4951682	7.82	531741000	1754000000	8.88
1989	23.94	13	0.722	4967526	6.22	490176000	8807000000	8.88
1990	22.58	14	0.643	4986441	5.77	812173000	945000000	8.88
1991	19.71	13	0.680	5009162	1.85	-232904000	-34096000000	8.88
1992	20.78	13	0.753	5034767	0.66	396370000	-70346000000	8.88
1993	22.58	8	0.961	5061396	2.00	863526000	-64554000000	8.97
1994	23.99	5	0.879	5086368	1.35	1495770000	-58781000000	9.01
1995	25.28	6	0.734	5107802	4.76	1044130000	-53599000000	9.03
1996	24.27	4	0.773	5125126	-0.20	1118240000	-36571000000	9.05
1997	24.64	3	0.873	5139094	2.21	2128500000	-15523000000	9.40
1998	25.77	4	0.899	5150766	3.45	12028600000	-1904000000	9.60
1999	25.35	3	0.939	5161775	0.89	4649170000	1583340000	9.80
2000	26.25	4	1.085	5173368	2.62	9125450000	3920240000	10.00
2001	25.71	4	1.118	5185712	3.03	3739440000	-291499000	9.90
2002	24.94	3	1.063	5198588	1.27	8275950000	2361930000	9.70
2003	24.15	2	0.886	5212407	-0.40	3472100000	31000000	9.70
2004	23.49	2	0.805	5227580	0.64	3037970000	1647000000	9.60
2005	23.06	2	0.804	5244344	0.42	4556440000	1975000000	9.60
2006	23.70	3	0.797	5262953	1.25	3756740000	1811000000	9.50
2007	23.62	2.5	0.731	5283238	2.51	4156590000	1893000000	9.40
2008	22.46	2.75	0.683	5304463	2.68	3956665000	1852000000	9.00

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نفس مصادر جدول (١)

جدول (5): العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في المكسيك

دولار امريكي

بالاسعار الثابتة

	النمو الصناعي	سعر الفائدة	سعر الصرف	السكان	التضخم	الاستثمار الاجنبي	العجز او الفائض	مؤشر ادراك الفساد
Year	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
1980	19.05	49	0.023	6.9E+07	33.41	2.09E+09	-136000000	1.87
1981	19.11	52	0.025	7E+07	26.01	3.078E+09	-401000000	1.87
1982	18.10	46	0.056	7.2E+07	60.92	1.901E+09	-1168000000	1.87
1983	16.42	58	0.120	7.3E+07	90.47	2.192E+09	-1453000000	1.87
1984	18.17	62	0.168	7.4E+07	73.61	1.984E+09	-3559000000	1.87
1985	19.45	50	0.257	7.6E+07	56.74	1.542E+09	-2112000000	1.87
1986	20.88	88	0.612	7.7E+07	73.62	2.036E+09	-10333000000	3.60
1987	21.02	96	1.378	7.9E+07	139.66	1.184E+09	-27422000000	3.70
1988	23.15	69	2.273	8E+07	112.71	2.011E+09	-37007000000	2.23
1989	21.64	47	2.461	8.2E+07	26.53	2.785E+09	-25082000000	2.23
1990	20.39	37	2.813	8.3E+07	28.13	2.549E+09	-18672000000	2.23
1991	20.54	24	3.018	8.5E+07	23.25	4.742E+09	27694000000	2.23
1992	20.15	19	3.095	8.7E+07	14.41	4.393E+09	46921000000	2.23
1993	19.07	17	3.116	8.8E+07	9.49	4.389E+09	6451000000	2.05
1994	18.80	16	3.375	9E+07	8.47	1.097E+10	-386000000	1.87
1995	19.97	61	6.419	9.2E+07	37.87	9.526E+09	4.84449E+09	2.85
1996	21.53	34	7.599	9.3E+07	30.74	9.186E+09	5.83892E+09	3.30
1997	21.92	22	7.918	9.5E+07	17.69	1.283E+10	6.83336E+09	2.52
1998	22.03	27	9.136	9.7E+07	15.39	1.242E+10	7.82779E+09	2.91
1999	21.79	24	9.560	9.8E+07	15.09	1.371E+10	8.82223E+09	3.10
2000	21.31	17	9.456	1E+08	12.10	1.794E+10	9.81666E+09	3.30
2001	20.61	13	9.342	1E+08	5.88	2.943E+10	1.08111E+10	3.70
2002	19.62	8	9.656	1E+08	6.96	2.11E+10	1.18055E+10	3.60
2003	19.08	7	10.789	1E+08	18.95	1.501E+10	1.28000E+10	3.60
2004	19.12	7	11.286	1E+08	9.06	2.247E+10	1.37944E+10	3.60
2005	18.81	10	10.898	1.1E+08	4.36	1.988E+10	1.47888E+10	3.50
2006	18.91	8	10.899	1.1E+08	6.89	1.922E+10	1.57833E+10	3.30
2007	18.59	9	10.928	1.1E+08	4.73	1.955E+10	1.67777E+10	3.50
2008	18.77	8.5	11.130	1.1E+08	6.46	1.939E+10	1.77721E+10	3.60

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نفس مصادر جدول (١)

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.